الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة التونسية

للاكتتاب في الترفيع العام والانتقائي

في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير

(35 / 2016)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 03 / 06 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

تاريخ انتهاء الأشغال: 30 / 06 / 2016

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: طـــــارق فتيتـــي

مقرر اللجنة: شكيـــب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: المنجي الرحوي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 13 جوان 2016
جلسة اللجنة : 30 جوان 2016 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين مع احتفاظ عضو **تاريخ انتهاء الأشغال:** 30 جوان 2016 **رئيس اللجنة** : إياد الدهماني **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

في إطار الحرص على الترفيع من حجم الاستثمارات والنهوض بقطاع التنمية بالبلاد، دأبت تونس على الرفع من قدرتها على تمويل ودعم المشاريع التنموية وذلك من خلال تعزيز علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية لاسيما منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويمثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير أحد أهمّ المؤسسات المالية العالمية التي تأسّست سنة 1944 مقرّه بواشنطن ويضمّ 188 دولة عضو من بينها تونس.

يقدّم هذا البنك قروض ومساعدات فنية للبلدان متوسطة الدخل وذلك قصد الحدّ من نسبة الفقر وتعزيز النموّ الاقتصادي والنهوض بالتنمية وتحقيق الازدهار على جميع المستويات داخل هذه البلدان.

وحرصا على تعزيز حق التصويت ودعم مشاركة الدول الأعضاء خاصّة منها التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وافق مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير على اكتتاب حصص في الترفيع في رأس مال البنك وذلك وفقا لقراريْ مجلس محافظي البنك عدد 612 الصادر في 20 جويلية 2010 والمتعلق بالترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والقرار عدد 613 الصادر في 16 مارس 2011 والمتعلّق بالترفيع العامّ في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويخصّ هذا الترفيع كلّ الدّول الأعضاء التي بإمكانها أن تساهم في هذه العملية على مدى 4 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على القراريْن المذكورين الصادر بتاريخ 16 مارس 2011.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ مساهمة تونس في هذا الترفيع ستكون وفقا لما يلي:

- 617 حصّة انتقائيّة تكتتب بنسبة 6 % بقيمة 907.70 465 4 دولار أمريكي.
- 357 حصّة عامّة تكتتب بنسبة 6 % أي ما يعادل 001.70 584 2 دولار أمريكي.

وفي الحالتين، تدفع بقيّة المبلغ بطلب رسمي من قبل البنك للوفاء بالتزاماته حيث يقدر المبلغ المتبقي بـ 110 448 580.60 دولار أمريكي كقيمة جملية لـ 40 482 693.30 دولار أمريكي بعنوان الحصص العامّة و69 965 887.30 دولار أمريكي بعنوان الحصص الانتقائية.

ولكن استنادا على الإمكانية المتاحة لكلّ دولة عضو للتمديد في المدّة المذكورة أعلاه إلى غاية مارس 2017 ونظرا لمحدودية موارد ميزانية الدولة، تمّ بتاريخ 6 مارس 2015 توجيه طلب رسمي للبنك الدولي في الغرض تطلب من خلاله الدولة التونسية التمديد في أجل الاكتتاب في الترفيع العامّ والانتقائي في رأس مال البنك إلى 16 مارس 2017.

ستمكّن هذه المساهمة في الترفيع الانتقائي والعامّ في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير من رفع حق تونس في التصويت من 0.06 % إلى 0.16 % وتعزيز ترتيبها مقارنة ببقية الدول الأعضاء.

كما سيمكّن هذا الترفيع من تعزيز الموارد الماليّة للبنك الدولي وتوفير مبالغ سنوية أهمّ للدول الأعضاء من بينها تونس وذلك قصد تمويل عدد أكبر من المشاريع.

هذا وقد أفادت وزارة المالية بالموافقة على هذه المساهمة وذلك من خلال تخصيص اعتماد إضافي بميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بـ 8.932 مليون دينار بعنوان سنة 2016 لتغطية المساهمة في الترفيع الانتقائي والموافقة على إدراج المساهمة في الترفيع العامّ المقدرة بـ 5.095 مليون دينار ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2017.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 30 جوان 2016 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص المشروع.

وأثناء النقاش، تساءل أحد النواب عن الفرق بين الترفيع العام والترفيع الانتقائي، وتبيّن أن الترفيع العام يمثل مساهمة إجبارية وأنّ الترفيع الانتقائي هو مساهمة اختيارية، تمكّن من رفع حق تونس في التصويت من 0.06 % إلى 0.16 % وتعزيز ترتيبها مقارنة ببقية الدول الأخرى الأعضاء.

ومن جهة أخرى، اعتبر أغلب النواب أن هذه المساهمة الانتقائية ستحسن من قدرة تونس على التداين ووفق شروط تفاضلية.

هذا، ولاحظ أحد النواب أن طلب الترفيع في مساهمة تونس في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير يتناقض مع الوضعية المالية والاقتصادية التي تعيشها تونس حاليا. وأكّد ضرورة التفكير في الأولويات والتحديات الوطنية قبل الترفيع في هذه المساهمة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
إياد الدهماني	شكيب باني